

اخبار

قطاع النقل يضرب في
21 الجاري

أعلنت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري الإضراب في 21 أيلول، وتنفيذ مسيرات سياراً من الكولا والدورة باتجاه رياض الصلح، داعية الاتحاد العمالي العام إلى قيادة هذا التحرك. وطلب ممثلو الاتحادات من رئيس الاتحاد العمالي العام في نهاية اجتماعهم، في لقاء عقده معه أمس، التفاعل مع الإضراب والاعتصام وتوسيع الدعوة لتشمل قطاعات أخرى داخل الاتحاد. غصن قال لـ«الأخبار» إن قيادة الاتحاد هي في صلب التحرك، في حين أن توسيعه ليشمل السلة الضريبية المتكاملة لا يزال قيد النقاش. الاتحادات أكدت «موقفها الداعي إلى إلغاء الصفقة المتعلقة بتلزييم المعاينة الميكانيكية، وإعادة هذا المرفق العام إلى كنف الدولة، إذ لا يمكن القبول باستمرار منظومة الفساد وجني الأرباح لمصلحة أشخاص وشركات على حساب المال العام والخزينة وفرض الخوات والاتاوات وتسخير الدولة وأجهزتها لمصلحة أشخاص». وتقرر عقد جمعيات عمومية في المناطق كافة تحضيراً لإنتاج التظاهرات.

تصبح مؤشر بنك بيبيلوس

ورد في زاوية «مؤشر» في عدد أمس، (<http://www.al-akhbar.com/node/264427>)، تحت عنوان «مؤشر بنك بيبيلوس للطلب العقاري: أدنى مستوى منذ 36 فصلاً»، خطأ غير مقصود، يفيد بتسجيل المؤشر أدنى مستوى له منذ 36 فصلاً. في الواقع، لم يسجل المؤشر أدنى مستوى له منذ 36 فصلاً، بل شكّلت نتائج القراءة الفصلية السابعة الأدنى له في 36 فصلاً.

سوكلين:

مجلس الإعمار هو المسؤول

تليقاً على التقرير المنشور في «الأخبار» تحت عنوان «عودة مكبّ الكرنطينا: هل تفضي المفاوضات إلى حل؟»، الذي ورد فيه أن «شركة سوكلين تضع كميات من النفايات والردم أكبر من المُتفق عليها بحجة الركن المؤقت، وهو ما يُقلص القدرة الاستيعابية للمطمر المُقرّر على مدى أربع سنوات»، أوضحت شركتنا سوكلين وسوكومي أن «ليس لهما أي صلاحية في تحديد المواقع وكميات النفايات المنقولة إليها، فقرار توزيع النفايات التي تخرج من معامل الفرز والمعالجة إلى مواقع التخزين المؤقت المحددة من قبل السلطات اللبنانية، إنّما يعود لمجلس الإنماء والإعمار، ووفقاً لتعليماته التي تنفّذها شركة سوكومي تحت إشراف ومراقبة مستشاري المجلس المذكور».

ماركس ضد سبنسر

العمالة السورية لمرّة أخيرة

ثالثاً، وحسب الهرم العمري للاجئين في لبنان، فإن الأكثرية هي من فئات عمرية صغيرة أو كبيرة لا تشارك في سوق العمل. فاليد العاملة المحتملة من الرجال (الذين تُراوح أعمارهم بين 18 عاماً و59 عاماً) تشكل 20 في المئة من اللاجئين أي نحو 200,000 شخص. ونظراً إلى أن معدّل مشاركتهم في سوق العمل يبلغ 70 في المئة، فإن عدد الرجال السوريين الناشطين اقتصادياً يصل إلى 140,000 عامل. في الوقت نفسه، يبلغ معدّل البطالة بينهم 20 في المئة، ما يعني أن 112,000 عامل فقط يعملون وهم بشكل رئيسي في القطاع غير الرسمي، إذ يعمل 23 في المئة فقط من إجمالي السوريين العاملين في وظيفة براتب شهري، فيما يعمل 60 في المئة بأجر يومي أو على الساعة. ويصل معدّل المشاركة في اليد العاملة لدى الإناث، اللاتي يصل عددهن إلى 250,000 امرأة، إلى 19 في المئة، وبلغ معدّل البطالة في صفوفهن 68 في المئة، ما يعني أن العدد الإجمالي لمجمّل السوريين العاملين يصل إلى 130,000 شخص، وهو أقل بكثير من مئات الآلاف المزعومة التي تصور أنها تجتاح وظائف اللبنانيين! وهنا فقط يمكن التفكير بمقارنة هذا العدد مع عدد السوريين الذين عملوا خلال الفورة التي شهدها قطاع البناء في الفترة ما بين 2007 و2011 أو ما كان يشاع عن نصف مليون سوري يعملون في فترة التسعينيات.

رابعاً، يعمل العمال السوريون في قطاعات كانوا يعملون فيها تقليدياً في الفترة التي سبقت الأزمة، وهي تحديداً: البناء (48 في المئة) والزراعة والتنظيفات والخدمات البسيطة الأخرى. وهذه القطاعات لا يسعى أصلاً الكثير من اللبنانيين إلى العمل بها، وتشهد شحاً في العمالة، تغطيه عادة العمالة الأجنبية.

خامساً، إن تركيز اللاجئين السوريين في مناطق ذات حصة منخفضة من النشاط الاقتصادي في لبنان، يعني أن مركزي الثقل الاقتصادي، أي بيروت وجبل لبنان، لم يجذبوا اليد العاملة السورية. أما في مناطق اللجوء، فقد كان للجوء أثر في تحريك العجلة الاقتصادية المتعثرة أصلاً. فظهرت مؤسسات جديدة أسسها لبنانيون وسوريون بغية تلبية الطلب الجديد الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين، ما أدّى أيضاً إلى استحداث فرص عمل جديدة.

سادساً، كان أثر اللاجئين السوريين في لبنان إيجابياً على الطلب الكلي ونمو الأعمال بسبب النفقات الإضافية الناجمة عن تدفق المعونات الأجنبية. وإن الأثر المضاعف يراوح بين 1,6 و2,13 وهو أثر مهم مقارنةً مع تجارب دول أخرى وتقديرات المضاعف عموماً (المضاعف يقيس بكم يزيد الناتج المحلي لكل دولار من الإنفاق الزائد). كلا، لم ينتج اللجوء «كساداً عظيماً»، وإن كان هذا ما يعتقدده البعض، وبالتأكيد أيضاً لن ينتج هذا الكساد عملاً نيبالاً مثل «عناقيد الغضب»: لأن في هذه الأوهام ضحالة فكرية يستعملها البعض في حملته العنصرية وفي حروبه السياسية الصغيرة، والبعض الآخر يرددها للتسليّة أو لإيجاد كبش محرقة. لكن الخطورة أن تمتد هذه الأوهام إلى فقراء وعمال لبنان لأن هناك من يريد أن يستعملهم وقوداً في حروب متعددة، بدلاً من أن تكون حريهم لإنهاء هذا النظام المتخلف الذي يوماً بعد يوم يزداد تخلفاً وعنصرية، وهو ما تفعله الأنظمة عادة في طريقها إلى الهاوية.

غسان ديبه

«كانت الحقوق مليئة والجياع يمشون على الطرقات»
جون ستاينيك في عاصف الغضب

أمران يدفعان إلى إعادة النقاش حول العمالة السورية. الأول، دعوة الرابطة المارونية إلى مؤتمر «النازحون السوريون... طريق العودة»، الذي يعقد هذا الأسبوع؛ والثاني، تظاهرة أول أيلول التي دعا إليها اللقاء النقابي التشاوري الشعبي. في دعوة المؤتمر، هناك تحذير من الأخطار الذي يمثلها بقاء النازحين على المستويات الديموغرافية والاقتصادية والأمنية. أما في تظاهرة أول أيلول، فقد علت أصوات عديدة تحمّل العمال السوريين مسؤولية البطالة والأزمة الاقتصادية. كانت الطلقة الأولى في هذه الحملة، تقرير البنك الدولي عام 2013، وهو كان استثناءً في سؤئه، إذ درج البنك أخيراً على إصدار تقارير ممتازة حول الاقتصاد اللبناني. وكان هذا هو التقرير، الذي عمم كلفة المليارات الشهيرة التي أصبحت تتكرر في كل مناسبة ومقابلة حول الوضع السوري، كما عمم أساطير ارتفاع البطالة بأرقام خيالية وهبوط 170 ألف لبناني جديد إلى غياهب الفقر؛ وكان اللجوء السوري أحدث «كساداً عظيماً» في لبنان. وهذه الحسابات كانت بأكثريتها

حسابية وليست اقتصادية وتستعمل أكثريتها عمليات الجمع والطرح وأو نماذج نيوكلاسيكية غير صحيحة. ثم أتت لاحقاً نظرية «الاستبدال» الرائجة حالياً، وهي أن العمالة السورية تستبدل العمالة اللبنانية بشكل كبير. وهذه النظرية تتبع نفس منطق اقتصاد جانب العرض من حيث تأثر الكمية بالسعر (السوريين يطلبون أجراً أقل فيتم استبدال اللبنانيين بهم)، وهي تبدو للوهلة الأولى منطقية جداً.

وهنا في الأصل مقتلها، والذي أدى تطبيقها في الولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات (عبر خفض الضرائب على الأرباح لكي يزيد الاستثمار من قبل الرأسماليين) إلى تبيان عدم صحتها، فالنماذج التي استعملت لدعم نظرية الاستبدال أيضاً هي نيوكلاسيكية، ولا تمثل تمثيلاً صحيحاً ديناميكيات الاقتصاد ومركزية الطلب الكلي ووجود الاقتصاد في حالات التوازن مع البطالة.

بالإضافة إلى ذلك، سأطرح بعض النقاط التي تلقي بظلال إضافية على ما يستنتج هنا أو هناك حول تأثيرات العمال السوريين على الاقتصاد اللبناني: أولاً، وقبل تحليل العمالة السورية لا بد من التأكيد للمرة الألف أن عدد اللاجئين السوريين إلى لبنان يبلغ فقط مليون سوري لا مليونين ولا مليون ونصف مليون كما تردد الأكثرية.

ثانياً، إن تدفق لاجئين إلى دولة معينة لا يعني بالضرورة تأثيراً سلبياً. فهناك دراسات أكاديمية علمية حول اللجوء السوري أظهرت عدم وجود تأثير كبير على سوق العمل في الأردن. وإن تدفق اللاجئين إلى المناطق التركية يؤثر بشكل رئيسي على العمالة غير الرسمية من دون تأثير على مستويات الأجور، بالإضافة إلى خفض أسعار السلع الاستهلاكية التي يتم إنتاجها في القطاع غير الرسمي في هذه الاقتصادات.

و3% من العاملين لحسابهم الخاص، في حين تؤمن القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة (تجارة الجملة والتجزئة، تصليح السيارات، خدمات السكن، والخدمات الغذائية، والعقارات) الوظائف لـ35% من العمال و61% من العاملين لحسابهم الخاص. وبحسب منظمة التعاون والتنمية (OECD)، فإن هذه الوظائف لا تقتصر على غير المتعلمين فقط، بل إنها توظف متخرجين جامعيين أيضاً لغياب الوظائف في مجالات تخصصهم. ولذلك، يتأثر المتخرجون من الجامعات أيضاً بغياب فرص العمل الجيدة، وتدني الأجور، وانخفاض العائد من الاستثمار في التعلم. كذلك تشير دراسة GIZ إلى أن ما بين 20% و25% من السكان العاملين في لبنان يعتمدون على القطاع الزراعي لتأمين كلفة معيشتهم.

الحاجة إلى الوظائف

تظهر الأرقام التي استندت إليها الدراسة ارتفاعاً في مشاركة المقيمين في لبنان في سوق العمل، إلا أن هذا الارتفاع لم يطل متخرجي الجامعات. وتتساءل الدراسة عما إذا كان ذلك نتيجة نموذج «صناعة الهجرة» اللبناني أم نتيجة عدم وجود حوافز للمشاركة في القوى العاملة. قد يكون الأمر خليطاً بين الاثنين، فضلاً عن أن سوق العمل اللبنانية، بكل بساطة، لا تنتج وظائف كافية؛ فخلال العقد المقبل سيدخل إلى سوق العمل حوالي 23 ألف طالب عمل جديد سنوياً، بينما لم تنتج سوق العمل إلا ما بين 12000 و15000 وظيفة جديدة خلال العشر سنوات الماضية. وتلفت الدراسة إلى أن الأخذ بتطلعات النساء للدخول إلى القوى العاملة يتطلب خلق وظائف أكثر.

تخلص دراسة GIZ إلى أن الحل في لبنان يجب أن يتعاطى مع المشكلة البنوية في سوق العمل، والعوامل التي تؤدي إلى الاتجاه القائم حالياً في خلق البطالة، إذ لا يمكن أن تقتصر الطروحات على ضبط السوق لتتماشى مع اتجاه الاقتصاد الكلي.



المفكرة القانونية
THE LEGAL AGENDA

تتشرف بدعوتكم إلى لقاء مع:
المحامي والحقوقي أ. خالد علي

تحت عنوان

«حكمت المحكمة:
تيران وصنافير مصرية»

المكان: مترو المدينة / الحمرا

الزمن: الخميس 8 أيلول 2016 - من 6:30 حتى 7:00 مساءً